مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 11 عدد: 1 السنة: 2022
ص: 75 - 88 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

إشكالات مصادر الأفعال الثلاثية في الصرف العربي

The Problematic of Verbal Nouns of the Triple Verbs in Arabic Morphology

محمد المودن *

MOHAMED EL MOUDDEN

جامعة محمد الخامس بالرباط،كلية الآداب والعلوم الإنسانية (المغرب).

Mohammed V University in Rabat, Faculty of Letters and Human Sciences (Morocco)

Mohamed_elmoudden@um5.ac.ma

تاريخ الإرسال: 2021/06/29	تاريخ القبول:2021/07/23	تاريخ النشر: 2022/03/02

ملخص البحث

يروم هذا المقال البحث في إشكالات مصادر الأفعال الثلاثية في الصرف العربي، سعيا لفهم مقولة المصدر في اللسان العربي، ذلك أننا ما زلنا نجهل كيفية توليد هذا النوع من الكلمات العربية؛ فالبحث اللغوي العربي القديم حَمل صيغ المصدر على السماع، الثلاثية المجردة تحديدا، وهو ما يُفَوّت على اللسان العربي إمكانية فهم هندسة الكلمة العربية، من حيث طبيعة العناصر المشكّلة لها، وحوسبتها حوسبة تنسجم ومتطلبات الحياة الرقمية المعاصرة، وتعليمها تعليما يحاكي سُبل اكتساب الطفل العربي للسانه.

إن الإشكال المصطلحي، والتعالق القائم بين المصدر والفعل، والسماع والقياس، وأصل الاشتقاق، من أبرز الإشكالات التي يثيرها المصدر، ونراها تستوجب تأمل الباحث لفحصها وتمحيصها، ثم التفكير في آليات معالجتها.

الكلمات المفتاح: مصدر، أفعال ثلاثية، صرف، لسان عربي، صيغة.

Abstract :

This article is focusing on the problem of verbal nouns of triple verbs in Arabic morphology, in an effort to understand the verbal noun of the Arabic language. That is because we still don't know how to create this kind of Arabic word. Arabic morphological research says that infinitive forms are the opposite of measuring linguistic and grammatical principles. This leads to not benefiting from understanding Arabic words, computing in a way that solves contemporary digital problems, and teaching them in a stimulating way through which the Arab child acquires his language. The origin of the derivation is considered, as the most important problem raised by the verbal noun is the problem of terminology, the

* محمد المودن: Mohamed_elmoudden@um5.ac.ma

relationship between the verbal noun and the verb, and the opposition of listening and analogy. Thus, it requires finding solutions.
Keywords: Verbal noun, Triple verbs, Morphology, Arabic Language, Form.

مقدّمة:

يُعَدُّ المصدر من المقولات الصرفية التي أثارت اهتمام الصرفيين العرب قديما وحديثا، نظرا لطبيعة هذه المقولة المتَّسِمة بالتعقيد، وهو تعقيد نُلامسه بدءا من المصطلح؛ لأنه يَنِمُّ عن تبني وجهة نظر لا تخرج عن تصور البصرة والكوفة في البحث اللغوي العربي القديم، فيكفي أن نتساءل مصدر ماذا؟ لنصبح أمام مقاربة تنحصر ضمن محاولات لفهم هذه المقولة الصرفية في إطار علاقتها بالفعل، والأمر، في رمته، لا يعدو أن يكون فرضية تَمّ العمل بها؛ ما يعني إمكانية فحص كل فرضية وتمحيصها، والانتقال إلى فرضية أخرى حالَ تَبَيُّن عجز فرضية ما عن تقديم إجابات للإشكالات المطروحة. وتجدر الإشارة إلى أن الفرضية المقدمة لمعالجة هذه القضية لا تستطيع أن تُسعفنا في الإجابة عن الإشكال الآتي: كيف يتم بناء مصادر الأفعال الثلاثية في الصرف العربي؟

يكتسي هذا العمل أهميته من كونه يسعى إلى إثارة إشكالات نَأَت بقضية صرفية تُعرف بمصادر الأفعال الثلاثية عن فهم كيفية بنائها، بحيث صنفها البحث اللغوي العربي القديم داخل السماع، الذي لا يخضع لقوانين بناء الكملة العربية (القياس)، ومما يعنيه ذلك، في الوقت الراهن، أن هذا النوع من المصادر تصعب حوسبته، ويعْسُر تدريسه، ما لم نتوصل إلى القوانين التي يمليها دماغ المتكلم العربي على جهازه النطقي لتوليد هذه المصادر.

وقد دفعنا اشتغالنا في مجال اللسانيات التوليدية إلى تبني تصور رافض لوجود قضايا صرفية عربية لا تخضع للقياس، بحيث إن سماعها من المتكلم العربي سليقة كفيل بدفع الباحث إلى تعميق بحثه للوصول إلى القوانين الناظمة لقضية ما، فلو لم تخضع لقوانين اللسان العربي لكان كل عربي يتكلم بما شاء. ومن هذا المنطلق سعينا إلى إثارة إشكالات مصادر الأفعال الثلاثية، سعيا للتفكير في معالجتها وفق فرضيات جديدة تُسْتلهم من الأطر اللسانية الحديثة.

أولا– المصدر في اصطلاح الصرفيين العرب قديما:

يؤول بنا البحث في مصطلح المصدر في الدرس اللغوي العربي القديم إلى أن مفهومه يشهد غنى وتنوعا على مستوى التعريف. غير أننا لسنا بصدد تتبع نشأة هذا المصطلح وتطوره، وسنقتصر على بعض التعاريف التي نرى أنها ستُقرّب مفهومه باعتباره مقولة صرفية. ويمكن تصنيف التعاريف المقدمة للمصدر في الصرف العربي القديم حسب الآتي:

1- **المصدر هو اللفظ الدّال على الحدث الذي أُخِذ منه الفعل.**

تُبين العودة إلى كتاب سيبويه (ت180هـ) أنّ تعريف المصدر عنده هو: "اللفظ الدّال على الحدث الذي أُخِذ منه الفعل"؛ إذ قال في سياق بيان معنى الفعل في توظيف النحاة العرب له: «وأمّا الفعل، فأمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولِما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع [...] والأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل»[1] والمصدر، بمفهوم سيبويه، يضم شقين أساسين، أولهما "اللفظ الدال على الحدث"، وثانيها اعتبار المصدر أصل المشتقات.

يشير سيبويه هنا إلى الفرضية التي تبنّاها بصدد المصدر؛ وهي أنّ الفعل يشتقّ من المصدر، وأخذ بهذه الفرضية مجموعة من النحاة، أو ما يُعرف بالمدرسة البصرية في الفكر اللغوي العربي القديم، وعلى هذا الأساس يمكن فهم أصل تسمية هذه المقولة الصَّرفية بالمصدر؛ إذ نجد في شرح الرّضي على الكافية: «سمِّي مصدرا لكونه موضع صُدور الفعل»[2]. وحاول النحاة أن يجدوا لفرضيتهم الاشتقاقية سندا لغويا بناء على المعنى اللغوي للمصدر، فذهبوا للبحث عن الاستعمال اللغوي الذي يؤيد تصورهم؛ ويؤكد هذا الكلام قول ابن السراج (ت316هـ): «المصدر: الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه»[3]. ولم يرق افتراض سيبويه، ومن نحا نحوه، إلى درجة الإجماع؛ حيث نجد له افتراضا مناقضا، تزعمته مدرسة الكوفة.

2- المصدر اسم مشتق من الفعل وفرع عليه.

يرى تصور ثان في الصرف العربي القديم أن هذه القضية الصرفية (المصدر) إنما سميت مصدرا، لكونها تشتق من الفعل، وهذا ما تجنح إليه مدرسة الكوفة، فتجعل الفعل أصلا للمصدر، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا"[4].

يتعذر، إذا، أن نُحَصِّل تصورا للمصدر في الصرف العربي القديم بمعزل عن التصورين (1) و(2)، وبصرف النظر عن أي التصورين أقرب لوصف هذه القضية الصرفية، فإنه وجب التفكير في مدى إمكانية تعميق فهمنا للمصدر بمعزل عن التصورين السابقين، فنتساءل: كيف نحدد مصطلحا واصفا لهذه القضية، وليس بالضرورة أن يمثل أيا من التصورين السالفين؟

يتضح أن مصطلح المصدر في الصرف العربي القديم نُظر إليه على مستوى التعريف من زاويتين تتعلقان ب"أصل الاشتقاق"، وقد أفرزتا تصورين مختلفين، تصور البصريين والكوفيين. إنما أوردنا هاته التعاريف لأنها أفرزت إشكالات جعلت مقولة "المصدر" تخرج عن كونها مقولة صرفية إلى قضية صرفية ذات إشكالات نرى أنها تتسم بالتعقيد.

ثانيا– إشكالات المصدر الصرف العربي القديم:

1- إشكال مصطلحي:

مَرَّ معنا أن التعريفات المقدمة للمصدر في الصرف العربي القديم تنم عن تصورين متضادين، وهو ما جعل المصدر يحمل لبسا دلاليا، فهو وليد تصور لهذه القضية الصرفية قبل أن يكون اصطلاحا لها. وبالعودة إلى التعريف (1) و(2) نجد لهما في الصرف العربي القديم نقاشا مطولا، بين "البصرة والكوفة"، إذ يقول الزجاجي (ت337هـ): «قال سيبويه وجميع البصريين: الفعل مأخوذ من المصدر سابق له»[5] وهو تصور (البصريين). أما الرأي (2) فقد استند إلى المعجم لتأكيد ما ذهب إليه من كون المصدر يشتق من الفعل، وحاول اعتبار المصدر اسم مفعول، وهو ما جعل الفراء يذهب إلى إن "المصدر" يقصد به اسم المفعول وليس اسم الفاعل، مستدلا على ذلك بأنه "وكما يُقَال: (مشرب عذب)، أَي: مشروب عذب"[6].

نستطيع القول إن التصورين معا يتمحوران حول الدفاع عن المصدر أهو اسم مكان أم اسم مفعول؟ وهما مرتبطان أساسا بقضية كبرى، يطلق عليها "أصل الاشتقاق" وهي أيضا من المسلمات في الصرف العربي القديم، وقد ارتبطت بالمصدر والفعل. واعتُدّت معطى استُدِلَّ على صحته، سواء عند من يرى أن المصدر أصل الاشتقاق، أو عند من يرى أن الفعل أصل الاشتقاق. الأمر الذي دفعنا إلى طرح التساؤل الآتي:

- ما المصطلح الذي كان سيطلق على هذه الظاهرة الصرفية لو لم تناقش في إطار أصل الاشتقاق؟

تفيدنا العودة إلى ما كتب عن المصدر في الصرف العربي القديم في تقصي المصطلحات التي تطلق على القضية الصرفية التي تعرف بالمصادر، ونذكر هذه المصطلحات كالآتي:

أ– مصطلح المصدر:

إن رغم كون مصطلح المصدر هو الذي أطلق على هذه القضية الصرفية في الدرس الصرفي العربي القديم فإن لهذا المصطلح استعمالات بمفاهيم مختلفة، منها الصريحة، والضمنية التي يمكن أن نستقيها من

سياق القول، ونجد لمصطلح المصدر توظيفا عند سيبويه في مواضع كثيرة في الكتاب نذكر منها على سبيل المثال قوله: "وإنَّما جُعِل في الزمان أقوى لأنَّ الفعلَ بُنِي لما مضى منه وما لم يمض، ففيه بيانُ متى وقع، كما أنّ فيه بيان أنه قد وقع المصدرُ وهو الحَدَثُ. والأماكنُ لم يُبْنَ لها فعل، وليست بمصادر أُخِذَ منها الأمثلة"[7]. فسيبويه يُعرف المصدر بكونه الحدث، وقد استقى هذا المفهوم من خلال عقده مقارنة بين مقولتي المصدر والفعل، فرأى أن الفعل دال على زمن، كما أنه يدل على الحدث الذي اشتق منه، وهو الحدث.

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه يطلق المصدر كذلك على ما يعرف في الدرس الصرفي العربي "بالمصدر الميمي" حيث يقول: "فإذا أردت المصدر بَنَيته على مفعل، وذلك قولك: إن في ألف درهم لمضربا؛ أي لضرباً. قال الله عز وجل: " أين المفر "، يريد: أين الفرار"[8]. وهو المفهوم نفسه الذي نجده عند الفراء، في قوله: "ومن أراد المصدر فتح العين. مثل المضرب والمضرب والمدب والمدب والمفر المفر فإذا كان يفعل مفتوح العين آثرت العرب فتحها في مفعل، اسما كان أو مصدرا"[9]. كما وظفه الفراء بمفهوم ما يعرف بالمصدر الصناعي؛ وهو ما نستشفه من قوله: "سمع الكسائي العرب تقول: فعل ذلك في وليديته يريد: وهو وليد أي: مولود، فما جاءك من مصدر لاسم موضوع، فلك فيه: الفعولة، والفعولية"[10]. والمثير للانتباه عند الفراء (207هـ) أنه يوظف مصطلح المصدر للدلالة على بعض الأسماء، وذلك في قوله: "وكل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القماش والدقاق والغثاء والحطام فهو مصدر. ويكون في مذهب اسم على هذا المعنى كما كان العطاء اسما على الإعطاء، فكذلك الجفاء والقماش لو أردت مصدره قلت: قمشته قمشا"[11].

ونجد المصدر عند المبرد لا يختلف عن الاسم إلا في كون المصدر يدل على فعله، وهذا ما يدل عليه قوله: "واعلم أن المصادر كسائر الأسماء، إلا أنها تدل على أفعالها"[12]. ويتأمل المبرد طبيعة دلالة المصدر فيجده هو الدال على فعل الفاعل حقيقة، فاصطلح عليه "المفعول الصحيح"، يقول: المصدر هو المفعول الصحيح ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا أنك لم تفعل زيدا وإنما فعلت الضرب فأوصلته إلى زيد وأوقعته به لأنك إنما أوقعت به فعلك"[13]. أما ابن جني فيعود إلى تعريف سيبويه ويضيف إليه تحديدا آخر بقوله: "واعلم أن المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول. وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر"[14].

ويحاول ابن مالك أن يصوغ تعريفا جامعا للمصدر، فيقول: "المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعول. وقد يسمى فعلا وحدثا وحدثانا. وهو أصل الفعل لا فرعه خلافا للكوفيين، وكذا الصفة خلافا لبعض أصحابنا. وينصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما"[15]. وقول ابن مالك يحتاج إلى وقفة تأملية لأنه يختزل جل تصورات من سبقوه، كما يدل على تصوره للمصدر أيضا، فقوله "المصدر اسم" هو تعبير عن موقع المصدر ضمن أقسام الكلم. أما قوله: وقد يسمى فعلا وحدثا وحدثانا فإشارة إلى المصطلحات الأخرى التي تطلق على المصدر في الدرس الصرفي العربي القديم، والتي سنقدمها كالآتي:

ب–مصطلح الفعل:

نجد مصطلح الفعل عند الصرفيين الأوائل أمثال سيبويه الذي يقول: "فإذا أرادوا الفعل على فعلت قالوا: حصدته حصداً، وقطعته قطعاً، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية"[16]. فنلاحظ أن الفعل هنا عند سيبويه لا يقصد به فعل حصدته، في المثال الذي قدمه، إنما يريد "حصدا"، وهو الأمر نفسه عند الفراء، إذ قال: "...وسواء في مذهب مصدر. فإخراجهم إياه إلى الفعل كإخراجهم مررت برجل حسبك من رجل إلى الفعل"[17].

ت–مصطلح الحدث:

أسْلفنا أن سيبويه يجعل مصطلح المصدر مرادفا لمصطلح الحدث، وكذلك الشأن بالنسبة لابن جني؛ حيث يقول عن لفظة "الانطلاق": "لِأَن الانطلاق حدث"[18]. كما وظفه ابن يعيش في قوله: "أنَّ المفتوحة واسمها وخبرها في حكم الحدث"[19]، وهو اصطلاح يدل على الدلالة التي تتضمنها صيغة المصدر في الصرف العربي.

ث–مصطلح اسم الحدث:

نجد مصطلح اسم الحدث مرادفا لمصطلح المصدر عند ابن سيده في قوله: "إن المصدر اسم الحدث الذي تصرف منه الأفعال نحو الضرب تصرف منه ضرب يضرب وسيضرب"[20] فيتضح أن المراد باسم الحدث ما يطلق عليه المصدر. غير أنه يطلق كذلك على المصدر الميمي، وهو ما يقصده ابن الحاجب بقوله: "والمشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل كـ"مقعد" و"مقعد" من نحو قولك: "اقعد مقعد المناجي"[21].

ج– مصطلح اسم الحدثان:

وهو اصطلاح وحيد تفرد به سيبويه، في قوله: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه"[22]. ولم نعثر على توظيف هذا المصطلح بهذا المفهوم عند غيره من الصرفيين واللغويين.

ح- مصطلح اسم الفعل:

وظف المبرد مصطلح "اسم الفعل" باعتباره مفهوما للمصدر، وذلك في قوله: "اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى والمفعول على ضروب فمن ذلك المصدر وهو اسم الفعل وهو مفعول صحيح لأن الإنسان يفعل واسم فعله ذلك المصدر"[23] فهو ينظر إلى الدلالة المصاحبة للمصدر، من حيث كونه يشير إلى اسم فعل الفاعل، وهو بذلك مفعول. ويوضح الزجاجي هذا الاتجاه أكثر، لما رأى أن"الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن المصدر اسم الفعل"[24]. وهو ما يوضحه الصرافي كذلك باعتماد أمثلة توضيحية؛ فالكلام عنده "اسم الفعل المصرّف من الكلم، كما أن النعل الملبوسة اسم ذات الملبوس، والانتعال والتنعيل والإنعال، وما أشبهه اسم الفعل"[25]، فيرى أن صيغة افتعال، وتفعيل، وانفعال تدل على ما يعرف في الصرف العربي بالمصدر، وما يطلق عليه الصرافي اسم الفعل.

خ- مصطلح اسم المعنى:

يذكر السيوطي مصطلح "اسم المعنى" ويجعله مرادفا للمصدر، في سياق حديثه عن حالة تعذر الاشتقاق من المصدر، "وكما قال البلقيني: إنما يصار إلى الاشتقاق من اسم العين عند تعذر الاشتقاق من اسم المعنى، وهو المصدر"[26] ونجد هذا المصطلح أيضا عند الرضي في قوله: "لأنه لو كان بعد اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل"[27]. ومفهومه عند المرادي يتسع ليشمل المصدر واسم المصدر، يقول: "اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب، أو القائم بذاته كالعلم، ينقسم إلى مصدر واسم مصدر"[28].

د- مصطلح المثال:

نجد مصطلح "المثال" عند ابن سيده في كتابه المخصص، وهو مصطلح يدل على القائمة بين المصدر والفعل "والمصدر للفعل كالمادة المشتركة ولذلك سمته الأوائل مثالا"[29]

لقد أوردنا هذه المصطلحات، لنبين أن مصطلح "المصدر" ليس المصطلح الوحيد الذي أطلق على هذه القضية الصرفية، ولا يعني ذلك أن تعدد المصطلحات راجع إلى فترة زمنية لم ترتق فيها هذه

القضية الصرفية إلى مستوى النضج فيطلق عليها مصطلح واحد، ومبرر ذلك كون هذه المصطلحات تختلف زمانا ومكانا، عند من أوردوها.

ثم إن انتقاء مصطلح المصدر عند المتأخرين من القدامى الصرفيين، وكذلك الصرفيين المحدثين، يدل على ترجيح تصور يرى أن ثمة علاقة بين الفعل وهذه القضية الصرفية، لذلك اصطُلح عليها بالمصدر. وهذه العلاقة هي "التعالق بين صيغتي الفعل والمصدر"، والتي سنعدها فرضية، لأننا لم نختبر بعدُ مدى صحتها، كما أنها لم تُجْدِ في حل الإشكال الذي تطرحه هذه القضية، وهو إشكال التعدد، إذ لا نستطيع أن نجد تقابلات أحادية أو ثنائية تنضبط لقانون ما بين المصادر والأفعال. وبناء البحث الصرفي على فرضيات لم نَختَبِر مدى صحتها سيؤدي إلى تناسل الإشكالات، وتعقيد القضية الصرفية. وهذا ما يجعلنا نُشَكِّك في "التعالق بين صيغتي الفعل والمصدر". بطرح تساؤلات من قبيل:

- **كيف يمكن تفسير اعتماد الصرفيين العرب القدامى على الفعل لضبط الصيغ المصدرية؟**
- **ألا يمكن أن يكون التعالق بين الفعل والمصدر افتراضا؟**
- **ما التعالقات الممكنة لرصد كيفية تشكيل الصيغ المصدرية؟**

نعتقد أنه يتوجب علينا الكشف عن الإشكالات التي تطرحها المصادر الثلاثية المجردة في اللسان العربي، باعتبارها صميم بحثنا، وهي إشكالات سنحاول معالجتها، كالآتي:

2- إشكال تعالقي:

تجدر الإشارة إلى أن "التعالق بين صيغتي المصدر والفعل" ليس مرتبطا باللسان العربي وحده، بل عمل به الصرفيون القدامى في معالجة المصدر في الألسن السامية، ما جعل ونفسون يقول بنظرية العقلية الفعلية في الألسن السامية؛ «أي أن لأغلب هذه الكلمات في هذه اللغات مظهرا فعليا حتى في الأسماء الجامدة، والألفاظ الدخيلة التي تسربت من اللغات الأعجمية، فقد أخذت هذه الكلمات مظهرا فعليا أيضا»[30] وغالبا ما تضيف هذه الألسن بعض اللواحق والزوائد على صيغة الفعل لصياغة باقي الصيغ الصرفية، أو ما يعرف في الصرف العربي "بباب المشتقات".

لم يكن اللسان العربي هو الوحيد الذي بنى قواعده على هذا التعالق، بل هناك ألسن سامية لم تطرح فيها فرضية التعالق أي إشكال، وهي الألسن التي يمكن وصفها بأنها لا تشهد تنوعا على مستوى الصيغ المصدرية، كاللسان الأكادي. غير أن اللسان العربي لم يخضع للفرضية الصرفية المعتمدة في باقي الألسن السامية التي تزعم وجود علاقة تعالق بين صيغتي الفعل والمصدر. ويمكن وصف هذه الفرضية القائمة على

وجود تعالق صِيغي بين المصدر والفعل، بكونها تفترض وجود قائمة من صيغ الأفعال مقابلة لمثيلاتها من صيغ المصدر، مثل "ضَرَب في مقابل ضَرْب، وَصَعِدَ في مقابل صُعُود..."ومن ثمة استنتاج القوانين التي تفسر توليد المصدر في اللسان العربي، ونجد قواعد من قبيل "إذا كان الفعل على صيغة كذا فإن صيغة المصدر هي كذا" ، إلا أن نتائج هذه الفرضية سجلت إشكالات يمكن اختزالها في الآتي:

- تَقابُل متعدد؛ أفعال تقابل مصدرا واحدا، ومصادر تقابل فعلا واحدا.
- مقابِل فارغ؛ فعل بدون مصدر، ومصدر بدون فعل.

يمكن عد هذه الإشكالات الدليل على التشكيك في الفرضية القائمة على التعالق بين الفعل والمصدر، والتي نجحت في التقعيد لباقي الصيغ الصرفية المندرجة تحت باب المشتقات، ويبقى الإشكال المطروح في اللسان العربي، باعتماد فرضية التعالق، كون أغلب الصيغ المصدرية الثلاثية سماعية، أي لا تحكمها القواعد التي استنبطت من التعالق بين الصيغتين، وهذا ما سيجعلنا نتعرض لأشكال القياس والسماع في المصدر في الصرف العربي القديم؛ فالتصور العربي القديم للمصدر احتفظ بالفرضية نفسها، وبحث عن حلول لنتائجها وإشكالاتها. ونفكر في طرح سؤال جوهري، وهو: هل الإشكال راجع إلى عدم صحة الفرضية أم إلى طبيعة المصدر في اللسان العربي؟

3- إشكال القياس والسماع في المصدر الثلاثي المجرد:

أسفرت نتائج اعتماد التعالق بين المصدر والفعل في استنباط قواعد تضبط المصدر في الصرف العربي عن إشكال كبير يسِم درس المصدر، الثلاثي المجرد خاصة، ويُعرف بكون أغلب الصيغ المصدرية لا تنضبط للقواعد الموضوعة سلفا، بناء على افتراض تعالق بين الصيغتين؛ الأمر الذي يطرح إشكال عدم خضوع الصيغ المصدرية للفرضية نفسها التي نجحت مع باقي المشتقات في أغلب الألسن السامية، ويمكن وصف أهم ما توصلت إليه هذه الفرضية في الدرس الصرفي العربي بغلبة السماع على القياس في درس المصادر الثلاثية المجردة.

لقد أملى هذا التعالق بين الفعل والمصدر على الصرفيين العرب القدامى أن يقارنوا بين صيغ الفعل وصيغ المصدر إيمانا منهم بوجود علاقة بينهما، إلا أن ذلك أدى إلى عدم خضوع صيغ المصدر لهذا الإجراء. ولم يدخر القدماء العرب جهدا في البحث عن حلول لهذا الإشكال، ففكروا في النظر في طبيعة صيغ الفعل. ولما كانت صيغ الفعل الثلاثي هي الصيغ التي أبت الخضوع "للقياس"[31] حاول الخليل أن يجد لها مخرجا يخرجها من خانة "السماع" معتمدا على فرضية "الأصل والفرع"، فبعد أن نظر في اسم المرة

من الصيغ الفعلية الثلاثية، ووجد أنها تصاغ على صيغة "فَعْلَة" كخرج خَرْجَة، وضَرَب ضَرْبة...افترض "أن تكون صيغة المصدر جمعا لاسم المرة، كتمرة وتمر، ونخلة ونخل، وما دام المصدر يدل على الجنس فإن تمرة شبيهة ضرْبة، وخرْجة، ولذلك فإن صيغة فَعْل، صيغة أصلية مقيسة للمصادر الثلاثية، وباقي الصيغ فروع لها"[32] إلا أن الخليل لم تتجاوز عنده هذه "الفكرة" حدود الافتراض، ولم يُتبعها بمحاولة للبحث في العلاقات بين صيغَة فَعْل (الأصل)، وباقي الصيغ (الفروع).

وبحث سيبويه بدوره في مدى إمكانية جعل صيغ الفعل الثلاثي خاضعة للقياس، أو على الأقل وجود إمكانية اختزالها، وحين لم يُجْد معه ربط صيغ المصدر بصيغ الفعل، حاول أن يفكر في دلالة صيغ الفعل فقال: «وقد جاؤوا بالفَعَلَان في أشياء تقاربت، وذلك: الطوفان، والدوران، والجولان، شبهوا هذا حيث كان تقلبا وتصرّفا بالغليان والغثيان، لأن الغليان أيضا تقلب ما في القدر وتصرفه؛ وقد قالوا: الجَوْل والغَلْي، فجاؤوا به على الأصل، وقالوا: اللّمْع، والخطْر كما قالوا: الهَدْر، فما جاء منه على وزن "فَعْل" فقد جاء على الأصل»[33] فقد افترض أن تكون دلالة الفعل مُعِينة على تقليص الصيغ المصدرية السماعية، إلا أن هذه الفرضية تتعلق بصيغة واحدة (فَعلان) وهي لا تنقص من عدد الصيغ المصدرية الثلاثية السماعية شيئا إذا علمنا أن صيغ الثلاثي المجرد تصل إلى سبع وستين صيغة[34].

وذهب المبرد (ت275هـ) إلى استحالة خضوع صيغة الفعل الثلاثي للقياس؛ فيقول: «اعلم أن هذا الضّرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد؛ وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس»[35] فيتضح من قوله أن مسألة قياس هذا النوع من المصادر، أصبحت معطى حقيقيا، لا مجرد افتراض يحتمل الصحة والخطأ، فدلالة "اعلم" قطْع باستحالة القياس، غير أن العلة المقدمة لبرهنة هذا اليقين تبدو أنها أقرب إلى فلسفة اللغة، وتحمل نوعا من التناقض، فإذا صحّ أن علة عدم قياس هذا النوع، هو كون المصادر أسماء، والأسماء لا تخضع لقياس، فإن ما جاء مقيسا من المصادر ينقض هذه العلة، وكأن المبرد استحضر هذا "ففسر قياس مصادر الرباعي، بثبات الأفعال الرباعية، وتغير الأفعال الثلاثية"[36]

يتضح أن بناء قواعد المصدر في البحث اللغوي العربي القديم، انطلق من التعالق بين صيغتي الفعل والمصدر، بغض النظر عن أصل فكرة هذا التعالق، أهو محاكاة لما فعل إخوانهم في اشتقاق المصدر من صيغة الفعل، أم هو اجتهاد؟ ولا نملك معلومات علمية كافية لتبني أحد الخيارين، إلا أن الشيء الذي يستطيع الباحث أن يصرح به هو كون التعالق بين الصيغتين مجرد افتراض. لكن السؤال الذي يطرح نفسه

هو: هل تم البحث في علة عدم خضوع الصيغ المصدرية للقياس الصرفي العربي القديم؟ ثم هل العلة راجعة إلى عدم نجاعة فكرة وجود تعالق بين الصيغتين بدءا أم إلى طريقة اشتغال هذا الافترض؟

4- أصل الاشتقاق:

كانت نتائج الدرس الصرفي العربي القديم قائمة على افتراض وجود علاقة اشتقاقية بين صيغ الفعل وباقي الصيغ التي تندرج ضمن الاسم، أو ما يطلق عليه في الصرف العربي "باب المشتقات" وقد قدم هذا الافتراض نتائج إيجابية بخصوص جملة من الصيغ الصرفية، مثل اسم الفاعل واسم والمفعول، وجمع المذكر والمؤنث...غير أنه بقيت بعض القضايا عالقة مثل قضية جمع التكسير، والمصادر الثلاثية المجردة. أما بخصوص المصادر الثلاثية المجردة، التي نحن بصددها، فقد شكل ذلك الافتراض الموضوع سلفا إشكالين، أولهما إشكال عدم خضوع هذا النوع من المصادر للقياس، أو بعبارة أخرى لم يقدم ذلك الافتراض نتائج تقربنا من فهم كيفية تشكيل المصادر الثلاثية المجردة. وثانيهما إشكال أصل الاشتقاق؛ إذ ذهب بعض الصرفيين إلى أن المصدر هو الذي يشتق من الفعل، وهو تصور من يُعرف في الدرس الصرفي العربي بتصور"الكوفيين"، وتصور مخالف يرى أن الفعل هو الذي يشتق من المصدر، وهو مذهب "البصريين".

أما بخصوص الإشكال الأول فهو يتطلب دراسة تسعى إلى محاولة تعميق فهمنا اللساني لكيفية توليد هذا النوع من المصادر، وذلك من خلال فحص الإشكال الذي أقره الدرس الصرفي العربي القديم، ومساءلة الفرضيات التي وضعها هذا الدرس، قبل الاستلهام بتصور وإطار نظري لساني لمقاربة هذه القضية أملا في التوصل إلى كيفية توليد هذا النوع من المصادر.

أما الإشكال الثاني فقد قدم كل صرفي ما يراه مناسبا لتأكيد مذهبه بخصوص أيهما يشتق من الآخر، وهي مسائل تدرس في أبواب الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتب الصرف العربي قديما، وحديثا[37]، وجدير بالذكر أن تلك الحجج لا تستند إلى اللغة، بل تبقى مجرد تخمينات وافتراضات، مثل قول ابن جني: "وإنما يعني القوم بقولهم أن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان.. فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم..."[38] لا ندري ما يعود عليه الضمير في كلام ابن جني، فإذا كان يقصد بضمير الجماعة في (كانوا، وقدموا) العرب، فذاك ضرب من الافتراض، لا سبيل لتأكيده أو نفيه، كما أنه لا يضيف للبحث العلمي قيمة تذكر. أما إن كان يقصد الصرفيين العرب الأوائل فإن ذلك

تصريح بتصرفهم في اللسان العربي، وذلك مما ليس من عمل الصرفي، الذي يقتضي، فيما يقتضيه، وصف المعطيات العربية وتصنيفها للتوصل إلى القوانين الناظمة للمفردة العربية.

خاتمة:

نخلص من خلال ما سلف إلى نتائج يمكن صياغة أبرزها كالآتي:

- أبرز الإشكالات التي يطرحها المصدر في الصرف العربي القديم تنطلق من مصطلح "المصدر" ذاته بحيث يحمل تصورا مفترضا، لا معطى قائما في اللسان العربي، ولعل أول ما يقتضيه الافتراض احتمال الصواب والخطأ؛ فيمكن أن يُحمل على جعله الأساس الذي بُنيت عليه القواعد التي أثارت الإشكالات الأخرى، أو أسهمت فيها بشكل ما، فالمصدر سواء أكان اسم مفعول أو اسم مكان لا ينفي وجود علاقة بين الفعل والمصدر، وهو الإشكال الثاني الذي يطرح نفسه.
- التعالق بين صيغتي الفعل والمصدر أفضى إلى التساؤل عن كيفية تفسير التقابل المتعدد؛ تعدد صيغ المصدر في إطار تقابلها لصيغة فعلية واحدة، أو العكس، ثم التقابل الفارغ؛ ونعني به وجود أفعال بدون مصادر ومصادر بدون أفعال.
- فرضية التعالق لم تسهم في تحليل قضية المصدر، وهو ما دفعنا للتساؤل: ألا يمكن افتراض كون كل من الفعل والمصدر مقولة صرفية مستقلة بذاتها؟ وإذا صح ذلك فإن علاقة التعالق والاشتقاق غير قائمة بين المقولتين الصرفيتين.
- أغلب صيغ المصدر سماعية؛ أي أن المصدر لا يخضع للقوانين التي خضعت لها باقي المشتقات، رغم محاولات القدامى لإيجاد حلول لهذا الإشكال، لكنها حلول لا تخرج عن وجود علاقة تعالق واشتقاق بين المصدر والفعل، مستعينين بدلالة الفعل وتعديه ولزومه، وصحته واعتلاله، وتجرده وزيادته.

ونحتاج لحل الإشكالات التي تطرحها مصادر الأفعال الثلاثية في الصرف العربي إلى:

- ضرورة تمحيص طبيعة العلاقة القائمة بين الفعل المصدر في اللسان العربي.
- افتراض كون المصدر مقولة صرفية مستقلة عن مقولة الفعل، ومن ثمة البحث في العناصر المشَكِّلة لها، لتحديد طبيعتها، وخصائصها.
- تحديد طبيعة العلاقات القائمة بين طبيعة الجذر وصيغ المصدر.

- فحص السمات التركيبية والدلالية لصيغ المصدر.

ولن يتأتى ما سبق، في نظرنا، إلا من خلال بناء قاعدة بيانات تتضمن معطيات المعاجم العربية، وفق خطة عمل تتغيى تحديد العلاقات القائمة بين الجذر والصيغة والدلالة، التركيبية والمعجمية، والصوتية، وهي علاقات ستتجلى للباحث إذا فحص السمات المميزة للعناصر المشكلة للمصدر.

هوامش:

1 – سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (1988)، مكتبة الخانجي، (القاهرة)، 12/1.

2 – الرضي الاستربادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، (1975)، مؤسسة الصادق (طهران)، 399/3.

3 – ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (دت)، مؤسسة الرسالة، (لبنان)، 122/1.

4 – ينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (2003)، المكتبة العصرية، (لبنان)، 190/1.

5 – الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، (1986)، دار النفائس (بيروت)، ص 56 .

6 – ابن الوراق: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (1999)، مكتبة الرشد، (الرياض)، ص360.

7 – سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، 36/1.

8 – سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، 87/4.

9 – سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، 148/2.

10 – سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، 137/3.

11 – سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، 62/2.

12 – المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، (دت)، عالم الكتب، (بيروت)، 267/3.

13 – المبرد: المقتضب، مرجع سابق، 122/2.

14 – ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، (دت)، دار الكتب الثقافية، (بيروت)، ص48.

15 –ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، (1990)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 187/2.

16 – سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، 12/4.

17 – الفراء، معاني القرآن، أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، (دت)، دار المصرية للتأليف والترجمة (مصر)، 222/2.

18 – ابن جني: اللمع في العربية، مصدر سابق، ص233.

19 – ابن يعيش: شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، (2001)، دار الكتب العلمية، (بيروت)، 529/4.

20 – ابن سيده: المخصص، تحقيق خليل إبراهم جفال (1996)، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، 278/4.

21 – ابن مالك: شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، (1982)، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (مكة المكرمة)، 676/2.

22 – سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، 34/1.

23 – المبرد: المقتضب، مصدر سابق، 299/4.

24 –الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، مصدر سابق، 56.

25 – السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، (2008)، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، 12/1.

26 – السيوطي: حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، (2005)، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين (المملكة العربية السعودية)، 139/1.

27 – ابن مالك: شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، 665/2.

28 – المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (2008)، دار الفكر العربي، (مصر)، 845/2.

29 – ابن سيده: المخصص، مصدر سابق، 287/4.

30 – إسرائيل وفنسون، تاريخ اللغات السامية، (1929)، مطبعة الاعتماد، (مصر)، ص14.

31 – أي وجود علاقة بين صيغة الفعل وصيغة المصدر، فتكون كل صيغة فعلية لها صيغة أو صيغ مصدرية محددة، كأن تقول كل فعل على وزن فَعَل، يفْعِل، فمصدره هو فَعْل مثل ضَرَبَ، يَضْرِبُ/ضَرْب

32 – ينظر، ابن جني، المنصف، (1954)، دار إحياء التراث القديم، (بيروت)، 179./1

33 – سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، 15/4.

34 – ينظر في هذا الصدد دراسة أنجزتها آمنة صالح الزعبي، حاولت أن تتقصى الصيغ الثلاثية المجردة في أمهات المعاجم العربية، وهي بعنوان: مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية: دراسة وصفية تاريخية، (1996)، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، (عمان).

35 – المبرد: المقتضب، مصدر سابق، 122/2

36 – المبرد: المقتضب، مصدر سابق، 122/2

37 – نذكر على سبيل المثال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري.

38 – ابن جني، الخصائص، (دت)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مصر)، 32/2.